

## المعايير اللازمة لإنجاح عملية الاستثمار



مهيو الكمالي

الاستثمار ونجاح عملياته في إقامة المشاريع الاستراتيجية الانمائية والخدمية يتطلب من واقع التجربة في بلادنا عناصر متماسكة تحقق غايات وطنية في تحسين الأداء الاقتصادي العام في ظل مناخ آمن ومستقر تتحرك فيه الأموال نحو إطلاق المزيد من المشاريع في القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية وفي البنية التحتية متعددة الأهداف والمنافع الاقتصادية والاجتماعية ولصاحب الأموال المستثمرة..

غير أن التدقيق في مدى تحقيق هذه الغايات في بلادنا تبدو بطيئة حيث يستشفي مما يعتمد في عمليات الاستثمار الحضور الواسع لخدمات الدولة في تجهيز البنية التحتية اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية وتقديم تسهيلات جمركية وضرائبية ومنح التراخيص للمستثمرين وإدخال تعديلات متكررة على قانون الاستثمار لمواكبة التغييرات الحاصلة في هذا المجال.

## كفى..!!

كفى.. الشعار البالغ الذي رفعه المظاهرات في بيروت أمس الأول وأخذت أصداؤه تردّد تحت سماء حمرَاء بيضاء، أو بيضاء حمرَاء إن شئت، فالتقديم والتأخير له معنى عند أهل العلم، هذا الشعار سيدخل أدبيات الثورات البيض من أوسع أبوابها، بعد أن عجزت الحمرة عن إيلاج الجمل في سم الخطيطة أو زحزحة العقليات المريضة قيد أنملة، وقديماً قيل: إذا لم يأت هذا الجيل إلى فلأذهب أنا إليه.

مئات الآلاف من اللبنانيين وخلفهم ومعهم عشرات الملايين من العرب يقفون جدران الاستحيل وهم يرددون كفى.. كفى استغفالا للشعوب، كفى ضحكاً على القنوق، كفى غشا في أوراق اللعب لتفوز دانما ورقة واحدة رابحة، كفى تهمة للشعوب والقدرات والكفاءات، كفى انحناء أمام الخارج واستعصاء على الداخل، كفى تجاهل الواقع المقيم وعرض واقع افتراضي من صناعة الإعلام والشعارات التي ماقتلت ذبابة، كفى فساداً وتمديراً للإقتصاد، كفى شراء للذمم والضمان والإلماء والحرائر، كفى توظيفاً للدين والمذاب والطوائف لكي لا يكون الوطن للجميع، كفى احتلالاً للنفوس والعقول والطاقات، كفى سجوناً وزنازين وأسواط عذاب، كفى هذا القبع المهين في القرنين الوسطي المظلمة ومحاربة النور والتنوير وإنجازات العصر ومسيرات الأمم التي تضيء إلى الأمام غير عابئة بسقوط المناع المترنج على مدرجات المستقبل.



فضل النقيب

كفى- صرخة وحدت المختلّف وصلت المؤتلف ونقلت للعالم أجمع صورة تضامن وطني وقومي لا يلبس فيه، صورة شعب وأمة أنضجها الألم وأترعتها المعاناة وأضناها بالناس: ولن ترى طاردا للحر الكليسي.

إن وضع العالم العربي ولبنان وسوريا والعراق وفلسطين في فومّة الدفع منه يشبه صنع بيرزطة حين كان نخبتها يناقشون جنس الملائكة ويختلفون في أيهما الاسبق: الدحاجة أو الببغاء فيما كان أعداؤهم يحاصرون منبهم: الترف الخطأ في الزمان الخطأ، في المكان الخطأ.. «بابخة» ضحك من جهلها الأمم.

لم يعد لدى الناس ما يسرونه غير قيوهم وذلهم وهوانهم على الأمم، وقدمهم للثقة فيمن يتصدون للامور العامة وتسلّ حولها التي خاصة الخاصة، لتدر عليهم سنا وسلا وفاكئة مما يبتنهن.

لماذا تحول الشهيد الحريري الى اسطورة بين ليلة وضحاها؟

لأنه كان مغايراً لمن سبقوه ونموذجاً لمن لحقوه، جاء من اليوم لا من الأمس، من الناس لا من فومهم.. جاء ليحل العقدة المستحسبة بالتراضي لايقطعها بمتشار كما يفعل به.. جاء بأمواله ليدعم الإقتصاد ولم يستنزف الإقتصاد ليدعم أمواليه.. جاء بقائمة تمثل لبنان الواحد المتحد الذي يراد اليوم تزيقه ولم يجئ ليلاكل على مائدة معاوية أو يصلي خلف علي.

الجموع التي أنطلقت من مقتله الى مدفنه تحمل الرايات الحمراء والبيضاء خرجت لتؤكد ذاتها وتحضن وطنها وتطرد الخوف عن نفسها وتنتظر بعينها المجردة الى عين الشمس المتلتهية.. ومن يحطّب النساء لايقطعها المهر..

**كفى.. صرخة العصر العربي الجديد**  
**تنبها واستبقوا أيها العرب**  
**فقد طمى الخطب حتى غاصت الركب**

الخاص المحلي والأجنبي في عملية التنمية باللجوء إلى الاحتيل والتستّر على نواياهم ومراميمهم حتى يحصلون على التسهيلات والإعفاءات ويعد ذلك وبضربة حظ لمرة واحدة يستورد هؤلاء ما يحتاجونه لمشاريع لا ترى النور..

إن هذا الوضع قد أدى إلى إبطاء العملية الاستثمارية وتعثر أهدافها وإيجاد سماسرة يجنون الأرباح دون المشاركة في عملية التنمية، فأين يكمن الخلل إذن؟!

وفقاً لمعطيات الواقع الاستثماري في بلادنا، فإن الخلل يكمن في غياب المعايير والضوابط التي تنظم العملية الاستثمارية ومتابعة سير المشاريع المرخصة ومدى التزام أصحابها بجدول زمني لإنجازها وعدم الخروج عن الأهداف المتوخاة من إقامتها.

وحتى لو تم توفير تلك المعايير فإن الوضع القائم يتطلب اضطلاع القطاع الخاص بمسئوليته الوطنية وعدم الالتئ وراء التجارة بتراخيص الاستثمار لأن ذلك يشوه سمعة المستثمرين المحليين ويقطل من فرص إقامة شراكة ناجحة مع المستثمرين العرب والأجانب.

ومن هنا جاءت تأكيدات رئيس الوزراء بأن عملية الاستثمار تحتاج إلى أجواء تنكف مع التغيرات المحلية والخارجية وإلى مستثمرين صادقين في إقامة مشاريع خدمية وانمائية تتحقق من خلالها أهداف العملية الاستثمارية..

مئات الملايين من الاعفاءات الجمركية والضرائبية، حيث يقوم بعض الحاصلين على تلك التراخيص باستيراد مواد البناء بأحجام مضاعفة لمشاريعهم التي تصبح وهمية لعدم إقامتها في حين تباع تلك المواد في السوق المحلية.

ومن الملاحظ هنا إن سماسرة الاستثمار يستغلون يوجه الدولة نحو إشراك القطاع

المحجوزة للمشاريع الاستثمارية وتحولت العملية إلى جني أرباح لمستثمرين وهميين مهمهم الأول هو الانتفاع الشخصي من تراخيص الاستثمار وتعطيل أهدافها الإنمائية والخدمية والإسهام في حل المشكلات الناجمة عن ارتفاع معدلات البطالة في سوق العمل.

وقد امتدت عملية المتاجرة بتراخيص الاستثمار إلى مسألة أخرى تخسر الدولة

لذلك ظلت الدولة والتسهيلات الحكومية حاضرة وزادت في تبسيط إجراءات الحصول على الأراضي لتشجيع المستثمرين وتمكينهم من إقامة مشاريعهم عليها، إلا أن النتائج كانت ولا تزال مخيبة لأجواء المتحمسين ولم تنجز مشاريع كثيرة مما أدى حسب تأكيدات الأخ عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء إلى قيام بعض السماسرة بالمتاجرة في الأراضي

## هل يشهد العالم حرباً إلكترونية خيرية تبادلية؟

### د. عبيد الشقصي

شنت هجوماً بأسلحة إلكترونية في ١٩٩٩م على المنشآت اليوغسلافية.. وتشير بعض المصادر إلى أن النتيجة كانت تعطل شبكة المعلومات الرئيسية ونظم الحاسب الآلي الخاصة بالدفاع الجوي وبت رسائل للحداد والتضليل للقوات اليوغسلافية واستهداف شبكات الكهرباء والاتصال الأرضي مما دفع بالصرب إلى استخدام الهواتف المحمولة التي يسهل مراقبتها المكالمات الصادرة منها، وما تجدر الإشارة إليه أن القوات الأمريكية ألقت قنبلة إلكترونية تسمى ٩٤ صدى على محطات توليد طاقة يوغسلافية مما أدى إلى إغراق ثلاثة أرباع يوغسلافيا في ظلام داس وتشير بعض المصادر إلى أن الولايات المتحدة استخدمت نفس النمط في العراق، حيث تخرج من هذه القنبلة بعد أن تنفجر في الجو ملفات مصنوعة من الرصاص الكربوني تصيب خطوط الجهد العالي فتعطلها وتسبب حريقاً هائلاً في

بعض افراد الادارة الامريكية الى ضرورة تعزيز القدرات العسكرية النووية حتى تتمكن قواتها من اختراق الجبال كتلك التي صادفتها في افغانستان أو التحصينات العسكرية التي يصل عمقها بعيداً في باطن الأرض.

وعلى الرغم من التفوق العسكري الأمريكي الحالي إلا أن تنامي الرغبة لدى الإدارة الأمريكية في تطوير قدرات عسكرية غير مألوفة بفتح جانبين من النقاش. الأول هو: لماذا تصر الولايات المتحدة على تطوير أسلحة أكثر تدميراً وتدميراً للبشرية والممتلكات رغم السعي الظاهر من جانبها لمحاربة الارهاب ومحاوله جعل العالم أكثر أمناً، وربما تعلم الإدارة الأمريكية أن هناك حرباً قادمة مع بلدان أو جماعات مدرجة ضمن قائمة «اعدا» أمريكا، هذه البلدان والجماعات تمتلك مخائب في باطن الأرض لايسهل الوصول إليها بالأسلحة الحالية مما يعزز بالتالي السعي نحو تطوير أسلحة أكثر

■ قرأت في الأسبوع الماضي موضوعين مخلصهما هو أن العالم سيصبح أكثر خطراً وأقل أمناً من ذي قبل من حيث الهلاك البشري والدمار المادي الذي يمكن أن يلحق به، يتعلق الموضوع الأول بعزم بعض صقور الادارة الامريكية تنشيط الابحاث المتعلقة بالاسلحة النووية التي يمكنها ان تخترق باطن الارض لمسافات تتعدى مئات المرات، ويعد وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد أحد أكثر المتحمسين لهذا المشروع والمؤيدون للحصول على موافقة الكونجرس والدعم المالي اللازم له.

الثاني يتعلق بالتسابق العالمي خصوصاً من قبل امريكا أيضاً لاستغلال القدرات الالكترونية في حروب غير تقليدية، وتعتمد الحروب الالكترونية على استهداف وشل حركة شبكات الهاتف الثابت والحصول، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ونظم النقل والمواصلات وأجهزة التحكم التي تعتمد عليها المنشآت العسكرية والمدنية وذلك كله بدون استخدام قنابل عنقودية أو صواريخ كروز أو أسلحة ذات صبغة تدميرية مباشرة للإنسان والممتلكات.

ربما تجربة الحروب الأمريكية التي قادتها في افغانستان والعراق دفعت

يسهم في نهضة الأمة.. إن ما نشاهده اليوم من مخرجات الجامعة يمثل عبئاً إضافياً ولم تستطع أجهزة الدولة ومؤسسات القطاع الخاص استيعاب تلك المخرجات مما يزيد من نسبة البطالة والركود وذلك سينتجب معرفة احتياجات سوق العمل بعمل دراسات سابقة لمعرفة ذلك الاحتياج ونوعيته وكميته حتى يتم فتح تخصصات في الكليات والجامعات لتتبرك دفع تقوم بسد احتياجات تلك المؤسسات والشركات والوزارات.

أما ما نراه ونلمسه من تكرار التخصصات هنا وهناك وإن اختلفت نوعاً ما في مسمياتها فهذا لا يخدم عملية التنمية في شيء.. ولا شك أننا في حاجة ماسة لمن يحملون الشهادات العلمية الدقيقة بل تقارب احتياجنا للزاد، فما فائدة الآلاف من حملة الشهادات الجامعية مكسبين في البيوت والشوارع لا يجدون عملاً ومؤسساتنا الخاصة والحكومية تستورد الخبراء ومصانعها وإداراتها من خارج البلاد ويدفع لهم بالعشرات الصعبة، مع توفير كل التسهيلات لهم، فلماذا لا يبعث للخارج مجموعة من طلابنا وكوادرنا للتأهيل في التخصصات التي لم يفتح لها أقسام في كليتنا ويكون هؤلاء لبنات لتدريب وتأهيل العشرات من أبنائنا في الداخل، أو لماذا لا تفتح أقسام لتلك التخصصات في كليات جامعاتنا.. لنوفر على أنفسنا الكثير من المال نهضة كل أمة مرهونة بالتخطيط المستول وبالتالي المناسب فنحن نقتصنا فقط التخطيط السليم والمتابعة والأمانة والتقويم الصادق، بقوة الإرادة في سلاح كل أمة والإرادة تتطلب أعمالاً لا أقوال ومشكلاتنا تكمن كما قال المفكر «بول باران»: مشكلة الفقر في العالم الثالث هي مشكلة فقدان للاتجاهات الصحيحة والمسار العلمي الصحيح..

### \* دكتوراه في الاعلام



### ■ المتتبع للحركة التعليمية في الجامعات العربية

ومنها اليمينية يرى أنها تخرج في العام الواحد مئات إن لم يكن الآلاف من المتعلمين والحاصلين على أعلى الشهادات والدرجات العلمية في مختلف التخصصات وهذا شيء طيب ومفرح، لكن يبقى السؤال الذي يتردد على لسان كل ناظر مدقق هل هؤلاء سيسهمون فعلاً في تنمية بلدانهم وأخرجاها من واقع التخلف والجهل الذي تعيشه في مختلف المجالات أم أنهم امتداد لما قبلهم من مخرجات الأعوام السابقة لتلك الجامعات وهل سيترددون من عبء مجتمعاتهم فقراً وبطالة تؤرق ساساتهم، وتزيد من فقر أسرهم، بعد أن بذلت كل غال ورخيص لكي يتخرجوا من تلك الجامعات ويتكّل التخصصات.

فلو تم التخطيط لذلك مسبقاً وكُلفت هيئات متخصصة بالتابعة والإعداد كفتح تخصصات من الثانوية العامة تكون لبنة لتلك البُقع التي تدخل تخصصات بعينها وامتداداً لها وكُرس التعليم في هذه المرحلة لإخراج جيل عامل مؤهل من خلال كوادير تربوية قادرة على إعداد جيل سيسهم فعلاً في بناء بلاده مع التركيز على التخصصات التي تحتاجها تلك الأوطان من إنتاج «الإبرة» حتى «السيارة» والمكيبوتور ويتم الاتفاق على ذلك بما يتلاءم مع تلك الأمانى والمهام.

ويحسن الاختيار لمن يتخصص بتلك التخصصات منذ الثانوية، ويطلب التفوق العلمي- بجانب من بهوي ذلك التخصص، ويتم الدفع بالطلبة للمعاهد والجامعات التي تنتهي بهم من حيث ما بدأوا مدارسهم الثانوية..

مع تغليب الجانب العملي على الجانب النظري، وتُشيد لذلك المعامل والورش للتدريب، وتشجيع كل العقول التي تتكرر وتبدع وتطور وتتفوق.. عند ذلك سيكون لمخرجات الجامعات عائد أفضل وأسرع وفعال،



د.عبد الباسط الحطامي

### في ظل تداعيات اغتيال الحريري ..

## صانع السلام مصتعباً للحرب؟!

■ يفترض أننا حدث في لبنان هو شأن لبناني... ولكنه قدر هذا الشعب حيث تتعدد مشاكله وتتمدد قضاياها ومن حوله تتلبأ الأنياء..

فحين تحدث في لبنان حرب ويوموت اللبنانيون قتلاً وتشريداً أو إبداعاً فإننا يفعلون ذلك لسبب غير الغير ويتقاتلون دفاعاً عن الآخر.. أي أن الحرب اللبنانية لا تكون لبنانية إلا في اسمها أما محاورها وأطرافها فإنهم آخرون، تماماً كما حدث لخمسة عشر عاماً مضت.. لقد كانت الحرب العربية في لبنان التي انتهت باتفاق الطائف إحدى مظاهر هذه الدهشة.. وأكثرها تعبيراً عن هذه الخصوصية الجيبية.. ولقد كان المرحوم رفيق الحريري «رفيق» هذا الاتفاق وربما عرايه وبالتوقف عند الراهن اللبناني الآن يبسرز هذا السؤال هل يبدو أن من صنع السلام في لبنان وهو حي قادر على صناعة الحرب وهو ميت؟!

هذا ما تحاول هذه السطور البحث في الإجابة عنه من خلال عرض المشكلة بإيجاز وببنظرة غاية في التواضع والحيادية.. الشهيد.. والمشيوعون

استشهد رئيس الوزراء اللبناني السابق الشيخ رفيق الحريري جريمة بكل المقاييس أيًا كانت الجهات التي تقف خلفها ودوافعها، وهي بكل المقاييس خسارة لبنانية وعربية، ومع ذلك فإن محنة لبنانية صرفة قد خرجت منذ لحظتها الأولى من قمعها اللبناني إلى بهو يتجاوز حدود لبنان إلى أقصى مدى، وبعد ٢٤ ساعة كانت القضية على مشارف التدويل وإذ كان المنطق يحتم عدم المضي في هذه «الزفة» والسير مع «المشيعين» إلى حيث ينون الذهاب من حيث توصيف الحادثة وتسمية الجناة - فإن الفضول يجيز حق السؤال عن دلالات هذا التمدد والانطلاق إلى

الأصابع الموجهة إلى تل أبيب وهذه الأخيرة أكثر من غيرها مصلحة فيما حدث إذا حسبت الأمور من زاوية المصالح؟! إن هذه الأسئلة التلقائية لا تثير أي غبار، وهي من البساطة بحيث يمكنها الانحناء أمام سؤال لاحق يطرح نفسه وهو لماذا يقدم ل واشنطن وليس باريس هذا الطبق اللبناني ونحن نعرف أن طبيعة العلاقة اللبنانية- الفرنسية التي تصل في بعض جوانبها حدود التولية تعطي الحق لباريس بالاقتراب أكثر من غيرها من الجرح اللبناني.. ثم الا يخشى أن يأتوا أبناء العم سام إلى لبنان للبحث عن قاتل الشهيد رفيق الحريري بذات الطريقة التي قدموا خلالها إلى العراق بحثاً عن أسلحة الدمار الشامل؟! إن الاحتمالات كلها مفتوحة في زمن مغلق وليس في الجوار ومع هذا فإن ظهور أحدهم للإعلان عن مسؤوليته وتنظيمه عن هذه الجريمة وفق تلك التمثيلية السمجة يعكس انهيار الجاني الحقيقي وتصدعي مما حمله على «استئجار» مدعي يعترف بالجريمة ويقدم لها مبررات على تلك الشاكلة المضحكة..

وهذا يعني أن ثمة جان يتربص في الجوار.. ولكن من هو؟! وبما أن الإجابة هنا ليست في متناول أحد فإن الأهم الآن هو لماذا تدول القضية ويستدعي لها الغرب فيما كان الأشقاء العرب أقدر على العطاء وأحق به؟! هل يخشى اللبنانيون من تراجع عربي في تحديد هوية الجاني أن يخشوا من عجز العرب عن اتخاذ إجراءات الردع والمحاسبة في حالة معرفة الجناة.. ماذا تستدعي بعض القوى اللبنانية حماية دولية وليست عربية.. كذلك ماذا أصاب الاتهام الموجهة إلى دمشق أكثر بريقاً وحركة من

المتابع للحركة التعليمية في الجامعات العربية ومنها اليمينية يرى أنها تخرج في العام الواحد مئات إن لم يكن الآلاف من المتعلمين والحاصلين على أعلى الشهادات والدرجات العلمية في مختلف التخصصات وهذا شيء طيب ومفرح، لكن يبقى السؤال الذي يتردد على لسان كل ناظر مدقق هل هؤلاء سيسهمون فعلاً في تنمية بلدانهم وأخرجاها من واقع التخلف والجهل الذي تعيشه في مختلف المجالات أم أنهم امتداد لما قبلهم من مخرجات الأعوام السابقة لتلك الجامعات وهل سيترددون من عبء مجتمعاتهم فقراً وبطالة تؤرق ساساتهم، وتزيد من فقر أسرهم، بعد أن بذلت كل غال ورخيص لكي يتخرجوا من تلك الجامعات ويتكّل التخصصات.

فلو تم التخطيط لذلك مسبقاً وكُلفت هيئات متخصصة بالتابعة والإعداد كفتح تخصصات من الثانوية العامة تكون لبنة لتلك البُقع التي تدخل تخصصات بعينها وامتداداً لها وكُرس التعليم في هذه المرحلة لإخراج جيل عامل مؤهل من خلال كوادير تربوية قادرة على إعداد جيل سيسهم فعلاً في بناء بلاده مع التركيز على التخصصات التي تحتاجها تلك الأوطان من إنتاج «الإبرة» حتى «السيارة» والمكيبوتور ويتم الاتفاق على ذلك بما يتلاءم مع تلك الأمانى والمهام.

ويحسن الاختيار لمن يتخصص بتلك التخصصات منذ الثانوية، ويطلب التفوق العلمي- بجانب من بهوي ذلك التخصص، ويتم الدفع بالطلبة للمعاهد والجامعات التي تنتهي بهم من حيث ما بدأوا مدارسهم الثانوية..

مع تغليب الجانب العملي على الجانب النظري، وتُشيد لذلك المعامل والورش للتدريب، وتشجيع كل العقول التي تتكرر وتبدع وتطور وتتفوق.. عند ذلك سيكون لمخرجات الجامعات عائد أفضل وأسرع وفعال،